الرئيس:	السيد لفيــت	(فرنسـا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أميـن
	تونـس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد يـاب
	الصـين	السيد وانغ دنغوا
	كولومبيا	السيدة لوريدا
	مالـي	السيد كاسـي
	موريشيوس	السيد جنغري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	النـرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عملا ببيـان الرئيس (S/2001/886)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عملا ببيان الرئيس (S/2001/886)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى يرجو فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بوكري - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعمال.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”درس مجلس الأمن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/886) المقدم عملاً ببيان رئيسه المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١ (S/PRST/2001/18)، ولا سيما توصياته بشأن الطريقة التي قد تساهم بها الأمم المتحدة بصورة أكبر في إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويعرب المجلس عن تقديره للعمل المستمر الذي يضطلع به ممثل الأمين العام، الجنرال الأمين سيسي، ولعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”كما يعرب المجلس عن بالغ قلقه المستمر إزاء الحالة المضطربة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويكرر نداءه إلى جميع الأطراف لإجراء حوار سياسي وتحقيق المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان وفقا لروح ميثاق المصالحة الوطنية لعام ١٩٩٨. وأحاط المجلس علماً في هذا الصدد، بالنداءات الداعية إلى الوحدة الوطنية التي أطلقتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويدعو المجلس السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتباع المعايير المقبولة دوليا في مراعاة الأصول القانونية في التحقيقات والمحاكمات ذات الصلة بالأشخاص المشاركين في محاولة الانقلاب التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠١. وينبغي أن تتسم هذه الإجراءات بالشفافية وألا تفضي إلى زيادة سوء العلاقات بين مختلف الأعراق في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما ينبغي أن يسمح للاجئين الذين هجروا بلادهم بعد فشل الانقلاب بالعودة بسلام دون خوف من المحاكمة على أساس عرقي.

”ويشجع المجلس المجتمع الدولي على تقديم مساهمة كبيرة لإنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى ويشدد على أن كفاءة مثل هذه المساهمة ستعتمد بصورة كبيرة على الجهود التي تبذلها حكومة

جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها من أجل تحقيق هذه الغاية. ويشدد المجلس على أن المسائل الحاسمة المتعلقة بتسديد الدين الخارجي وتسديد متأخرات المرتبات لموظفي الخدمة المدنية تستدعي المعالجة على وجه الاستعجال.

"ويشجع المجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، على النظر، بالتشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وممثل الأمين العام في الطرق الكفيلة بتعزيز قدرات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في إدارة شؤونها الاقتصادية والمالية بما في ذلك من خلال إعارة خدمات خبراء رفيعي المستوى. ويدعو المجلس الأمين العام إلى إطلاعه على الإجراءات التي تتخذ في هذا الصدد عندما يقدم تقريره القادم عن جمهورية أفريقيا الوسطى. وفضلاً عن ذلك، يحث المجلس مؤسسات بريتون وودز على إبداء مرونة أكبر فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

"ويحيط المجلس علما مع الاهتمام بعزم الأمين العام على القيام بالتنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتوسيع نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيزه وفقا لما جاء في الفقرة ٢٩ من تقريره المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/886).

"ويؤكد المجلس الحاجة لمواصلة إعادة تشكيل القوات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من القيام بدورها بفعالية وإخلاص ونزاهة، لخدمة شعب أفريقيا الوسطى. ويشير أيضاً إلى أهمية تنفيذ برنامج فعال لجمع الأسلحة. وفي هذا الصدد، يدعم التوصيات الواردة في الفقرتين ١٧ و ١٨ من التقرير.

"ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه بصفة منتظمة على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة السائدة فيها، ولا سيما في مجالات الحوار السياسي والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان."

سيصدر هذا البيان بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/25.

في الاجتماع الأخير، الذي عقده مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢١ أيلول/ سبتمبر، طلبتُ من الأمانة العامة، بصفتي ممثلا لفرنسا، أن تقدم تقييما للكلفة المالية للتعزيز المرغوب فيه لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أبلغتني الأمانة العامة الآن بأن الكلفة ستكون ١,٤ من ملايين الدولارات. وتمديد ولاية المكتب لعام ٢٠٠٢ ستتكلف حوالي ٤,٩ من ملايين الدولارات.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.